

انقضاض الاعراض

في الرد على فركوس (٤)



تَهَانِيَاتُ الْبَهَائِيَّاتِ

في دَحْضِ شُهَاتٍ وَدَحْرِ مَغَالِطَاتٍ  
إِدَارَةِ الْمَوْقِعِ (٣)

الحلقة الثانية

تَهَانِيَاتُ الْبَهَائِيَّاتِ

في كَشْفِ تَلْبِيسَاتٍ وَفَضْحِ تَمْوِيهَاتٍ

إِدَارَةِ مَوْقِعِ الْمُعْتَرِضِ



قناة الشيخ الأستاذ الدكتور  
عبدالمجيد جمعة  
أستاذ سابق بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة



الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين.

أما بعد؛ فلا تزال إدارة موقع المعارض على عهدها، وإصرارها على عاداتها: في السب، والشتم، والفحش، والتفحش، والاتهام بالباطل، والحكم بالزور والبهتان؛ كاشفة عن حقدهم الدفين، ومنتهجة هذا الأسلوب المشين؛ للتستر عن جهلهم، وقلة بضاعتهم، وضعف مستواهم، وعجزهم عن الجواب عن الحجج الواضحة؛ التي قضت مضاجعهم، وتركتهم في حيص بيص.

فحسبكم هذا التفاوت بيننا وكل إناء بالذي فيه ينضح

فقد أبطلت شبهات المعارض، وكشفت ضعف مأخذه، وأظهرت مخالفته للنصوص، ومناقضته لأقوال أهل العلم، وأئمة الفقه، والحديث، ونقضه لأصولهم، وسوء فهمه لمآخذهم، ومداركهم؛ وسلوكه في رأيه مسلك النظام المعتزلي الضال، وطريقة المنطقيين، والمتكلمين؛ وبعده عن النظر الصحيح، والفهم السليم للنوازل، والحوادث، وتخريجها حسب مقتضى أصول الفقه، وقواعده، المبنية على جلب المصالح، وتكثيرها؛ ودرء المفسد وتقليلها؛ والنظر إلى مآلات الأفعال؛ بالإقدام، أو الإحجام.

والناظر فيما نشره، ليرى: أنهم يدورون في حلقة مفرغة، لا يدرون: أين طرفاها؟! فكلمًا كتبوا شيئًا، كان أفلس، وأضعف من سابقه؛ متلاعبين بالمصطلحات العلمية؛ لتكثير الصفحات؛ والتمويه، والتلبيس؛ للتعمية على القراء، والإغراء باتباعهم.

حتى ليقول المنصف: لئتهم سكتوا حتى لا يفضحوا.

ثم يرمونك بأدوائهم، ويتهمونك بمغالطهم؛ وينسبون إليك زورًا معابهم؛

للتستّر عليها؛ وكان القوم يكتبون في ظلام، ويخاطبون أناسا في غابٍ.

والحقيقة: أنّ كلّ ما قالوه، يصدق عليهم وعلى المعترض؛ وهو ألصق بهم!

فلا يستبعد ممن يجرؤ على النصوص؛ فيتلاعب بها، ويبتتر ألفاظها، ويلغي أطرافها، ويلوي أعناقها، ويحرّف أقوال أهل العلم، ويتقولّ عليهم: أن يفترى عليك الكذب، ويتهمك بالباطل، ويرميك بالبهتان، ويستعين بقالة الزور، وشهود الزور، ويتهمك بما هو واقع فيه إلى الأذقان؛ ليظهر أمام الناس بالورع - البارد، - والزهد - المصطنع -.

فقد ظهر أمره، واستبان حاله؛ عند أهل العلم، وطلابه، وعموم الناس: وذلك بسطوه على جهود الآخرين، ونهب كتبهم، والاعتداء على حقوقهم الملكية، والفكرية - رغم التنصيص عليها في الصفحات الأولى من المطبوعات: «حقوق الطبع محفوظة» - ثم ينسبها لنفسه، ويضع عليها بالخطّ البارز العريض: **حقوق الطبع محفوظة للمؤلف**. وتحتّه بخط صغير بارز: **(يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة خطية من المؤلف)**. يعني - باختصار، وبلسان الحال. وربّ حالٍ أبلغ من مقال -: لا أحلّه لأحدٍ إلا بثمنٍ! أما هو فيحلُّ، ويحلّو له أن يأخذه بلا ثمن؛ وإلا؛ فهل هو أخذ موافقة من المؤلفين، الذين غزّاء، وسَطّا على مؤلّفاتهم!؟

ثم بعد ذلك يقوم ببيعها بأبض الأثمان، ويأكل الثمن؛ ردحا من الزّمن؛ دون أدنى وجَل، ولا ورع، ولا خَجَل!؟

وقد أتى على الأخضر، واليابس؛ كحاطبٍ ليلٍ؛ فلم يترك النهب، والسلب؛

حتى من كتب المنحرفين؛ من التكفريين، والسروريين، والإخوان، وغيرهم.

ولو غزا كتابًا واحدًا، لكان الخطب هينًا، كما قيل:

تَكَاثَرَتِ الظُّبَاءُ عَلَى خِرَاشٍ      فَمَا يَدْرِي خِرَاشٌ مَا يَصِيدُ

وقال آخر:

فَلَوْ كَانَ سَهْمًا وَاحِدًا لَا تَقِيْتُهُ      وَلَكِنَّهُ سَهْمٌ وَثَانٍ وَثَالِثٌ

بل؛ ورابع، وخامس، (...)

أليس هذا من أكبر تأكلٍ بالدعوة، ومتاجرة بالدين، وأكل مال السحت؟!!

قال الحافظ في الرد على بدر الدين العيني، في «انتقاض الاعتراض» (26/1):

«فأخذ كلام غيره، فنسبه لنفسه، من غير اعتذارٍ عنه. وقد صنع في الباب الذي يليه قريبًا من ذلك؛ وما ظننتُ: أن أحدًا يرضى لنفسه بذلك! وإذا تأمل من ينصف هذه الأمثلة، عرف: أن الرجل هذا، عريضُ الدعوى بغير موجب، متشبع بما لم يُعطه، منتهب لمخترعات غيره؛ ينسبها إلى نفسه من غير مراعاة عاتبٍ عليه، وطاعينٍ ممن يقف على كلامه، وكلامٍ من أغار عليه. ولو حلفت أنه لم يُخلِ بابًا من أبواب هذا الكتاب على غزارتها من شيءٍ من ذلك؛ لبررتُ؛ وشاهدي على ذلك عدل من كلامه نصًّا، لا اختصارًا؛ بل مصالقة، ومناهبة؛ حتى إنه يغفل، فينقل لفظة: «قلتُ»، الدالة على الاختراع له، والإعراض منه؛ ويكون ذلك كله لمن سبقه.

ومن عجائب ما وقع له، أنه بالغ الإنكار على من يأخذ ممن سبقه، فيحكيه، ولا ينسبه لصاحبه؛ ثم وقع فيما عابه من ذلك، وبالغ الإكثار.

وسياتي قريباً في باب خوف المؤمن أن يجبط عمله.

قال (ع) في من يأخذ كلام غيره، ولا ينسبه إليه: ومن عجيب ما وقع له، أنه نقل عن الكرمانى شيئاً، ولم يرضه؛ فردّ عليه بكلام (ح) قائلاً في أوله: «قلت». موهماً أن ذلك من تصرفه، وتتبعه، واجتهاده».

وقال السخاوي في «الجواهر والدرر» (1/ 181):

«وصحّ عن سفيان الثوري، أنه قال -ما معناه-: نسبة الفائدة إلى مُفيدِها من الصدق في العلم، وشكره، **وأنّ السكوت عن ذلك من الكذب في العلم، وكُفْرُه**».

وقال السيوطي في «البارق في قطع السارق» (57) في بيان أنواع السرّاق:

«سرّاق التصانيف: وهم **مذمومون** أيضاً؛ وما زالت العلماء، ينبّهون عليهم في تصانيفهم، **ويذكرون: أنّ ذلك من أسباب عدم الانتفاع بذلك المصنّف المسروق**».

وقال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في «فقه النوازل» (2/ 129):

«تحرّيم السرقة، والانتحال؛ المعروف باسم: «قرصنة الكتب». ومرّد هذا إلى قواعد الإسلام الكلية، وأصوله التشريعية،  **وجهود العلماء في كشف غارات السّارقين،** وعبث الورّاقين؛ **وأنّ هذا مسلك؛ من لم يتحمل أعباء العلم، ولم يلجأ منه إلى ركنٍ وثيق، فأراد أن ينتج قبل أن ينضج، لكنه احترق؛ لكشف العلماء لسرقته، وانتحاله، وسطوه، واختلاقه**».

وقال في «التعالّم» (61): «وأما تننيف الكتب؛ بمعنى أخذ بحث في موضوع من كتاب، وإفراده بالطبع، ويرسم على طرّته: تأليف فلان. دون الإشارة على

الغلاف بأنه مُستلٌّ من كتاب كذا: **فهذا التغيرير**. شيءٌ لا تسأل عنه؛ فقد بلغ فيه العبث مبلغًا، جاوز طوره، **وازدحمت عليه ممارسات المتأكلين**، وتكسرت منهم النصال على النصال من كتيبين، ووراقين، ومحققين؛ في فوضى؛ لا نعلم لها على وجه الأرض من رادع؛ لكن لعل التنبيه ينفع من كان له من نفسه «وازع».

وقال العلامة الألباني رحمه الله في «تلخيص أحكام الجنائز» (3- ط. المكتبة الإسلامية):

«فإنَّ الكثيرين من الناشرين، والطابعين: أخذوا يسرقون مؤلفاتي، ويطبعونها؛ **ليتاجروا بها، ويأكلوا ربحها سحتًا**؛ وقد بلغت ببعضهم الوقاحة **إلى حدٍّ؛ أنه طبع عليها عبارة: «طبع المكتب الإسلامي». وهو بذلك مُدلس كاذب**، ولقد كنا نشكو ولا نزال من سرقة الكتب وطبعها كما هي على طريقة التصوير الأوفست. وإذا بهذا البعض تصل به الجرأة إلى طبعه على طريقة تنضيد الأحرف والطبع من جديد ويدلس على الناس بأنها من طبع المكتب الإسلامي، بطبع اسم المكتب عليه، ولقد بلغني أن بعضهم أفتى بجواز سرقة الكتب وطبعها والتجارة بها دون إذن من مؤلفها وناشرها، وهذا ظلم فاضح واستغلال غير شريف لجهود الآخرين من المؤلفين والناشرين الذين اتخذوا التأليف والنشر وسيلة من أشرف وسائل كسب الرزق الحلال! فكيف يليق بمسلم بل بكافر أن يقطع عن هؤلاء رزقهم ويأكل هو ربح جهودهم وأتعابهم بله الإفتاء بجوازه؟ تالله إنها لإحدى الكبر...».

ومن كان هذا حاله، لا يرمي غيره بدائه، ليتستر عن عيبه؟! على حدّ المثل السائر:

رَمَّتْنِي بِدَائِهَا وَأَنْسَلَّتْ طَبِيبٌ يَدَاوِي النَّاسَ وَهُوَ عَلِيلٌ

فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ «كَبْحَ شَهْوَةِ ثَرْوَةٍ» بِالسُّطُو عَلَى جُهُودِ الْآخِرِينَ، وَالنَّهْبِ مِنْ كِتَابِهِمْ، وَسُرْقَةِ أَعْمَالِهِمْ، وَالْإِعْتِدَاءِ عَلَى حُقُوقِهِمْ، الْمَادِيَّةِ، وَالْمَعْنَوِيَّةِ، «وَالْإِبْتِزَازِ الْمَادِي، وَالْمَعْنَوِي» مِنَ الْأَتْبَاعِ، وَالْقُرَّاءِ؛ لِإِقْتِنَائِهَا، وَشِرَائِهَا؛ «فَأَنَّى لَهُ أَنْ يَضْبُطَ قَلَمَهُ أَمَامَ شَهْوَةِ الْهَوَى»، وَحِظْوَةِ النَّفْسِيَّةِ، وَانْتِصَارَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ، «وَالْإِنْتِقَامِ مِمَّنْ يَخَالِفُهُ مِنَ النَّاصِحِينَ الْمُشْفِقِينَ عَلَيْهِ»، وَالطَّعُونِ فِي أَعْرَاضِ الْأَبْرِيَاءِ، وَاتِّهَامِهِم بِالْبَاطِلِ، وَالْبَهْتَانِ؛ الَّتِي عَرَفَهَا الْقَاصِي وَالِدَانِي؛ حَتَّى يَخْلُوَ لَهُ الْجُورُ لِتَمْرِيرِ بَضَاعَتِهِ، وَتَبْرِيرِ مَنَهِجِهِ!؟

وَلَوْ تُتَبِعَتْ طَعُونَاتُهُ، وَشَتَائِمُهُ؛ لَجُمِعَتْ فِي مَعْجَمٍ: «الْقَامُوسُ فِي شَتَائِمِ فِرْكَوسٍ».

وَكَتَابَاتِهِ شَاهِدَةٌ عَلَى مَا خَطَّتْهُ يَمِينُهُ؛ وَمَجَالِسُهُ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ نَاطِقَةٌ بِمَا تَفَوَّهَ بِهِ لِسَانُهُ.

وَعَلَيْهِ؛ فَيَنْبَغِي عَلَى الدَّاعِيَةِ: أَنْ يَكُونَ عَفِيفًا فِي مَالِهِ، أَمِينًا فِي نَقْلِهِ، نَزِيهًا فِي عِلْمِهِ، صَائِنًا لِللسَانِ، وَقَلَمِهِ؛ وَلَا يَتَزَيَّنُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، أَوْ يَتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يَعْطُ.

أَمَّا رَدُودُهُ، فَهِيَ أَعْبَدُ مِنْ أَنْ تَتَّسَمَ بِالْإِنصَافِ، وَالنَّزَاهَةِ، وَلِغَةِ الْعِلْمِ، وَأَدْبِهِ؛ وَالتَّجَرُّدِ فِيهَا عَنِ الْحِظْوِ النَّفْسِيَّةِ، وَالْإِنْتِصَارِ لِشَخْصِهِ؛ كَمَا هُوَ مَعْهُودٌ عَلَيْهِ؛ بَلِ اتَّسَمَتْ بِالْمُكَابَرَةِ، وَالْمَعَانَدَةِ، وَالتَّعَصُّبِ لِرَأْيِهِ، وَالْإِنْتِصَارِ لِهَوَاهُ -وَلَوْ عَلَى حِسَابِ النُّصُوصِ- وَالْإِصْرَارِ عَلَى الْغَلْطِ، وَعَدَمِ الرَّجُوعِ عَنْهُ إِلَّا خَلْسَةً؛ كَمَا هِيَ سَمَةٌ مِنْ رِضَى بِتَقْلِيدِهِ، وَتَقْدِيسِهِ؛ وَهِيَ بَعِيدَةٌ كُلُّ الْبَعْدِ عَنِ مَنَهِجِ الْأُمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَطَرِيقَةِ الْمُدَقِّقِينَ، وَعَنْ أَخْلَاقِ «الْعُلَمَاءِ الرَّبَانِيِّينَ سَلْفًا، وَخَلْفًا».

ولهذا؛ كانت المناقشة معه عقيمة؛ فكّما أبطلنا شبهاته؛ بدّها بصيغ،  
وعباراتٍ، ومصطلحاتٍ أُخرى، وتحوّل من شبهة إلى أُخرى؛ مع ضعف مأخذه،  
وعجزه عن الرد.

وقد بيّنا سابقا: أنّ هذا الردّ؛ إنّما كان لإحقاق الحقّ، وإبطال الباطل، ولبيان  
فساد منهجه في الاستدلال على بطلان صلاة أكثر من مليار مسلم في العالم  
زمن الوباء؛ وضعف مأخذه في ذلك؛ المبني على إهمال طرفي الحديث: «خلف  
الصف». و«وحده». -وهما قيّدان أساسيان في الحكم- حسب تصوّره الذهني  
على طريقة المنطقيين، والمتكلمين؛ وسلوكه مسلك الإلحاق بطريق اللفظ،  
والعموم على مذهب النظام المعتزلي الضالّ.

ثم يزعم بعد ذلك أنه عمل بالحديث. وأنه وافق الإمام أحمد، وشيخ الإسلام  
ابن تيمية، والشيخ الألباني في فتياه؛ تلبيسا، وتمويهها على القراء، وتغريرا  
بأتباعه.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في «تحرّيف النصوص من مأخذ أهل  
الأهواء في الاستدلال» (115-ضمن الردود):

**«وَمَنْ خَانَ فِي نَقْلِ كَلَامِ عَالِمٍ، وَقَوْلَهُ مَا لَمْ يُقُلْ، أَوْ لَبَسَ فِيهِ بَبْتَرٍ، وَنَحْوَهُ،  
فَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالْخِيَانَةِ؛ وَهَكَذَا مِنْ ضُرُوبِ قَصْدِ التَّحْرِيفِ، حَاشَا  
الْغَلْطِ، وَالْوَهْمِ.»**

وإذا كان السّطو على كلام عالم، وانتحاله؛ بدون عزو: «قرصنة فكرية»، تُعدُّ



مِنْ «نواقض الأمانة العلمية»؛ فكيف بمن حَرَّف، ولَبَّس؟!..».

ولقد أحسن من قال:

كَلَّ مَنْ يَدَّعِي بِمَا لَيْسَ فِيهِ      كَذَّبَتْهُ شَوَاهِدُ الْامْتِحَانِ  
وقال آخر:

الأهواء يجرُّ بعضها بعضًا      وعلى المرِّيب شواهد لا تُدفعُ  
ومن كابر، وعاند، وانتصر لرأيه، ومن أشرب في قلبه حبُّ التقليد،  
والتقديس؛ فلا تنفعه الأدلة، والحجج؛ ولو آتيتهم بكلِّ دليل، وحجّة؛ ما  
اتَّبعوها؛ إلا أن يشاء الله!

وإن تعجب فعجب على المعترض! لَمَّا تبيّن ضعف استدلاله، وعجزه عن  
مقارعة الحجّة بالحجّة؛ تستر وراء إدارته -التي هذا حالها-، وتترس بكتابتها.  
وإننا لنعلم علم اليقين، أنهم لسان حاله؛ وما هم إلا أقلامه، وأوراقه؛ فكلّ  
ما خُطّوه؛ فهو بتقريره، وإقراره.

هذا؛ وغير خافٍ: أنّ اعتقاد الرجل، ومنهجه؛ هو مَنْ يصنّفه، ويحكم  
عليه؛ فموقعه، وكتابات، وصوتياته، ومجالسه الخاصة والعامة: تُدينه، وتشهد  
عليه بأخطائه العقديّة، والمنهجية، والعلمية، والدعوية، والفقهية؛ وكلّها ثابتة  
عليه، وموثّقة؛ حتى صارت لا تخفى إلا على العميان؛ من المقلّدة، والمقدّسة؛  
الذين نصبوا أنفسهم حماة عليه؛ للتعمية عن أخطائه، والتبرئة لساحته،  
والتلميع لصورته؛ بالأكاذيب، والأراجيف، واتّهام كلّ من عرف حاله، وعلم

انحرافه، وتركه؛ من أهل العلم، وطلابه، والمشايخ، وعموم الناس: بالباطل،  
ورموهم بالطعون، والسباب، والشتم، والوقية؛ ما يندى لها الجبين.

-قال ابن القيم في «نونيته»:

فالحق شمس والعيون نواظر لا تختفي إلا على العميان  
والقلب يعى عن هداه مثل ما تعى وأعظم هذه العينان

ولم يجدوا مناصًا، ولا خلاصًا إلا افتعال واختلاق: «التأمر عليه في الدّاخل  
والخارج»؛ وما هي إلا محض افتراء، وبهتان.

وإلا؛ فليت شعري! من الذي سعى لإسقاط المشايخ، بالبهتان بلا برهان،  
واختلاق تُهمٍ واهية، و«غدر» بهم، ونصب الحبائل بالمكر والخديعة، وأوقد نار  
الفتنة، وأحدث فرقة، وتعدى على الأعراس، وانتهك الحرمات؛ بشهادة الزور  
للتاريخ؛ بل هي شهادة التاريخ على أفعاله.

وفتح باب الفتنة على مصرعيه؛ لكل من هبّ ودبّ؛ للثلب، والوقية،  
والطعن، والشتم، والسب؛ وقال: أنا فتحت لكم الباب وانتم ابجثوا. وهي  
دعوة صريحة للتجسس، وتتبع العورات، وتصيّد العثرات؛ التي تتنافى مطلقًا  
مع أخلاق الداعية.

وقد قال النبي ﷺ: «يا معشر من أسلم بلسانه، ولم يفيض الإيمان إلى قلبه،  
لا تؤذوا المسلمين، ولا تعيروهم، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من تتبع عورة أخيه  
المسلم، تتبّع الله عورته، ومن تتبّع الله عورته، يفضحه ولو في جوف رحله».  
رواه الترمذي (2032)، وصححه الشيخ الألباني.

والجزاء من جنس العمل شرعًا، وقدرًا؛ فجزاء من تتبّع عورة أخيه، تتبّع

الله عورته؛ ومن تتبع الله عورته، يفضحه، ولو في جوف بيته؛ جزاء وفاقاً؛  
فكما تدين، تُدان؛ ومن يَمكر، يُمكر به؛ ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله.

قال بكر بن عبد الله: «إذا رأيت الرجل مولعاً بعيوب الناس، ناسياً لعيبه؛  
فاعلموا أنه قد مُكر به» رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» (199).

وقد عامله الله تعالى بجنس عمله، ونقيض قصده؛ فكشف المستور، وفضح  
المغمور؛ وأخرج الخفايا، والرزايا من الزوايا؛ ما لم تكن في الحسبان:

إذا أنت عبت الناس عابوا وأكثرُوا عليك، وأبدوا منك ما كان يُسترُ

وقال آخر:

لا تكشفن مساوي الناس ما سترُوا      فيَهتكُ اللهُ سترًا عن مساويكَا  
وَأذكرُ محاسنَ ما فيهم إذا ذُكرُوا      ولا تعبُ أحدًا منهم بما فيكَا

ومن عجائب تناقضهم؛ أنهم اتهمونا بالتقليد، وآخذونا بال تكرار؛ فلما بيّنا:  
أنا تكلمنا في المسألة قبل أن تتكلم فيها اللجنة الدائمة، بله المعترض؛ فكيف  
يكون تقليدًا؟! فأبى إلا أن يرمينا بالتقليد، ويغمزنا، ويلمزنا بـ«الوجهة  
التقليدية»!

ولما بيّنا: أن هذا التكرار؛ هو بحسب مقتضى السياق، وأنه لم يخلُ من  
فوائد؛ اتهموك بزهو النفس، ومدحها!

فيصدق فيهم قول ابن دريد الأزدي (وقد نسب خطأ إلى الشافعي):

وما أحدٌ من ألسنِ الناسِ سالمًا      ولوأنه ذاك النبيُّ المَطهرُ  
فإن كان مقدامًا يقولون أهوجُ      وإن كان مفضلاً يقولون مبدرُ

وإن كان سَكَيْتًا يقولون أَبْكُمْ  
وإن كان صَوَامًا وبالليلِ قائمًا  
فلا تَحْتَفِلْ بالناسِ في الذمِّ  
وإن كان مِنْطِيقًا يقولون مِهْدَرُ  
يقولون زَرَّافٌ يُرَائِي وَيَمَكُرُ  
وَلَا تَحْشَ غَيْرَ اللَّهِ فَاللَّهُ أَكْبَرُ

وأما دعوى الإفتاء؛ فأيم الله، إنَّ شأنها عظيم، وشأوها جسيم؛ ولها ضوابطها، وشروطها؛ فليس كلُّ من انتسب إليها، فهو من أهلها.

وكلُّ يدعي وضلاً بليلى  
إذا اشتبهت دموعٌ في خُدودِ  
وليلي لا تقرُّ لهم بذاكا  
تبينَ مَنْ بَكَى مِمَّنْ تَبَاكِي

ولا يزال هؤلاء الجهلة، سيئوا الأدب، الذين يجهلون إعراب ﴿في حُجُورِكُمْ﴾. ولا يعرفون الجار والمجرور، من ظرف زمان؛ يتكلمون في العلم، ويحكمون في مسائله.

قال ابن وردى في «لاميته»:

جَمَلِ المنطقِ بالنحوِ فَمَنْ  
يَحْرِمُ الإعرابَ بالنطقِ اخْتَبَلْ

وقال آخر:

تَشَبَّهَ في النحوِ بالأخفشَيْنِ  
ولم يسمع النحوَ لكَنَّه  
فجاء بأعجوبةٍ مطرفه  
قرأ منه شيئاً وقد صحَّفه  
فإنَّ الفتى أخفشُ المعرفه  
فإنَّ الفتى أخفشُ المعرفه

ونصبوا أنفسهم قضاةً، وحكامًا، يحكمون على فلان: أنه عالم. وعلى فلان: بأنه ليس بعالم!

وشهادتهم من قبيل شهادة الزور، وقول الزور.

عابوا قريضي وما عابوا بمعرفة      ولن ترى الشمس أبصار

وقال آخر:

لو كنت تعلم ما أقول عذرْتُك      أو كنت تعلم ما تقول عذرْتُكَ  
لكن جهلت مقالي فعذرْتُني      وعلمتُ أنك جاهل فعذرْتُكَ

وقد ناقضوا أنفسهم من حيث لا يعلمون؛ إذ نقلوا عن الإمام مالك، أنه قال: «ما أفتيتُ حتى شهد لي سبعون أياً أهلٌ لذلك».

وقال: «لا ينبغي لرجلٍ أن يرى نفسه أهلاً لشيءٍ حتى يسأل مَنْ هو أعلمُ منه، وما أفتيتُ حتى سألتُ ربيعةَ ويحيى بنَ سعيدٍ، فأمراني بذلك، ولو نهَياني انتهيتُ».

فهذا يدلُّ على أن أهل العلم، هم من يشهدون لفلان: أنه أهلٌ للإفتاء، أو ليس أهلاً لها. وليس الجهلة، الذين يجهلون المبادئ الأساسية للعربية؛ كما قال السمعاني في «القواطع» (399/1): **«وليست العبرة بقبول الجهلة»**.

وقال في موضع آخر (344/2): «وأما الذي قال: إنَّ الأعلم لاجتهاده مزيّة، ولهذا أيضاً مزيّة؛ فخيرٌ بينهما؟ قلنا: العالم، والعالم؛ وإن اختلفا في غزارة العلم، وعدم غزارة العلم؛ ولكن غزارة علم صاحبه لا تفيده علماً بلا دليل؛ والواجب هو العلم بالدليل، إذا تمكّن من الدليل».

ولأنّ التقليد من عمل الجهلة، والاجتهاد من عمل العلماء؛ فلا يجوز أن يُترك عمل العلماء -وهو علم- إلى علم الجهال».

وقال ابن حزم في «الأخلاق والسير» (23):

«لا آفة على العلوم، وأهلها أضرّ من الدُّخلاء فيها، وهم من غيرِ أهلها؛ فإنّهم  
يجهلون، ويظنون أنّهم يعلمون؛ ويفسدون، ويقدرّون أنّهم يصلحون».

وصدق من قال:

وقال الطّائزون له فقيهٌ فصعد حاجبيّه به وتآها  
وأطرق للمسائل أيّ بأني ولا يدري لعمرك ما طحّاهَا

والخصال التي نقلوها عن الإمام الشافعي في شروط الإفتاء، لهي أبعد من  
أن يتّصف بها المعترض.

وأصل الفتوى، وروحها؛ هو النصوص؛ وفهمها، واستنباط المعاني، والعلل،  
والأحكام منها، والعمل بظواهرها.

ولا تكون بإهمال أطرافها، وتلوية أعناقها، وإخراجها عن ظواهرها؛  
بتأويلات فاسدة، أو تخيّلات موهومة، أو وضع لها ضوابط للعمل بها، وإلا  
فيُحكم عليها بالغايب، وإهمالها؛ كما هو منهج المعترض في تعامله مع  
النصوص، التي لا توافق رأيه؛ فتراه يقيدها بضوابط، حتى لا يظهر أنه ترك  
العمل بالنص؛ وله اليد الطولى في هذا؛ كما فعل بحديث وابصة، وعلي بن  
شيبان رضي الله عنهما، وغيرهما. فقد نال رتبة: «مفتي الضوابط».

قال الشيخ بكر أبو زيد في «حلية طالب العلم» (210-211):

«يجب على طالب العلم فائق التحلّي بالأمانة العلمية: في الطلب، والتحمّل،  
والعمل، والبلاغ، والأداء: «فإنّ فلاح الأُمَّة في صلاح أعمالها، وصلاح أعمالها

في صحّة علومها، وصحة علومها في أن يكونَ رجالها أمناء فيما يروون، أو يصفون؛ فمن تحدّث في العلم بغير أمانة، فقد مَسَّ العلم بقرحةٍ، ووضَع سبيلَ الأمة حَجَرَ عَثْرَةٍ.

وعلق عليه الشيخ العلامة ابن عثيمين في «شرحه»:

«هذا من أهمّ ما يكون في طالب العلم: أن يكونَ أمينًا في عمله؛ فيكون أمينًا في نقله، وأمينًا في وصفه، إذا وصف الحال؛ وإذا نقل، فليكنَ أمينًا في النقل؛ لا يزيد، ولا ينقص.

وكثيرٌ من النَّاس تنقصه هذه الأمانة؛ فتجده: يصفُ من الأحوال ما يناسب رأيه، ويحذف الباقي؛ وينقل أيضا من أقوال أهل العلم؛ بل، ومن النصوص ما يوافق رأيه، ويحذف الباقي؛ فيكون كالذي قال:

مَا قَالَ رَبُّكَ وَيْلٌ لِلأُولَى سَكِرُوا بَلْ قَالَ رَبُّكَ وَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ

نعوذ بالله من قول هذا الشّاعر، حيث حذف قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾.

وهذا - لا شك -؛ أنه حَجَرَ عَثْرَةٍ، وأنه تدليسٌ على العلم؛ لأنّ الواجب النقلُ بأمانة، والوصفُ بأمانة؛ ولا يَضُرُّكَ إذا كان الدليل على خلاف ما تقول؛ فإنه يجب عليك أن تتبّع الدليل، وأن تنقله للأمة حتى يكونوا على بصيرة من الأمر؛ فعَدَم الأمانة، يوجب أن يكون الإنسانُ فاسقًا؛ لا يُوثَقُ له بخبر، ولا يُقبل له نقل؛ لأنه مدلس.

أما الفتوى بالشواذ، ومخالفة السواد؛ فليس من سبيل المحقّقين من أهل

العلم.

قال إياس بن معاوية: «إياس بن معاوية: إياك والشاذ من العلم» رواه الأثرم في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (180-181).

وقال إبراهيم بن أدهم: «إذا حملت شاذ العلماء، حملت شرًا كثيرًا». رواه الأثرم، وكذا الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (1484).

وقال عبد الرحمن بن مهدي:

«لا يكون إمامًا في العلم من أخذ بالشاذ من العلم. ولا يكون إمامًا في العلم من روى عن كل أحد. ولا يكون إمامًا في العلم من روى كل ما سمع» رواه ابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» (42).

وأما ثناؤنا على المعترض سابقا؛ فقد كان حسب ما بدى لنا من ظاهره؛ وأمرنا: أن نأخذ بالظواهر، والله يتولى السرائر؛ وما أمرنا أن نشق قلبه، ولا نتبع عورته؛ وإذا كان هناك لومٌ، وعتاب؛ فالأولى أن يسلّط على من أخفى سريره، ومنهجه طيلة عقود من الزمن؛ ثم سعى لإسقاط المشايخ، حتى يخلوله الجوّ لنشره، ونصره.

والأخذ بظاهر أحوال الناس، وحسن الظن بهم؛ هو أمر مشروع ومتفق عليه؛ كما قال النبي ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم».

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إنَّ أناسًا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإنَّ الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا



من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً، أمناه، وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه، ولم نصدق، وإن قال: إن سريرته حسنة». رواه البخاري (2541).

وقال نافع: «كان ابن عمر إذا اشتدَّ عجبه من ماله، قرّبه لربّه. قال نافع: وكان رقيقه، قد عرفوا ذلك منه، فربما شمّر أحدهم، فليلزم المسجد، فإذا رآه ابن عمر على تلك الحالة الحسنة: أعتقه. فيقول له أصحابه: يا أبا عبد الرحمن، والله ما هم إلا أن يخدعوك! فيقول ابن عمر: فمن خدعنا بالله، انخدعنا له». رواه أبو نعيم في «معجم الصحابة» (4298)، وفي «الحلية» (294/1).

ولقد أحسن النبي ﷺ الظن بالمنافقين، الذين تخلفوا عن غزوة تبوك، وعفا عنهم لما جاؤوه ليعذر لهم؛ فعاتبه ربّه عز وجل، فقال له: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِينَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَاذِبِينَ﴾.

قد أحسن الظنّ كثيراً من الحقاظ النقّاد ببعض شيوخهم، وبعض الرواة الضعفاء، والمتروكين -والحال: أنّ الأمر يتعلق بأحاديث المعصوم ﷺ، وينبغي عليها قواعد الإسلام، وأصول الإيمان، وتفاصيل الحلال والحرام- ولا أحد من أهل العلم، لأمهم، ولا عاتبهم، أو أنكر عليهم.

فقد خفي حال إبراهيم بن أبي الليث عن الأئمة الثلاثة أركان الجرح والتعديل: أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني. قال صالح الجزرة: «إبراهيم بن أبي الليث: كان يكذب عشرين سنة، وقد أشكل أمره على يحيى، وأحمد، وعلي بن المديني؛ حتى ظهر بعد بالكذب، فتركوا حديثه». رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (141/7).

وكثير من النقاد؛ كان يوثق بعض الرواة، فإذا استبان له حالهم، تركهم؛ وهذا الأمر معلوم، مقطوع به؛ لا ينكره إلا من جهل هذا الفن.

وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية، كان يحسن الظن بابن عربي، وكان يثني عليه؛ لكن لما عرف حاله، تركه، وتكلم فيه، وردّ عليه في غير موضع.

قال في «مجموع الفتاوى» (2/464-465):

«وهؤلاء موهّوا على السالكين: التوحيد - الذي أنزل الله تعالى به الكتب، وبعث به الرسل - بالاتحاد، الذي سمّوه: توحيدًا. وحقيقته: تعطيل الصانع، وجحود الخالق.

**وإنما كنت قديمًا ممن يحسن الظنّ بابن عربي، ويعظّمه:** لما رأيتُ في كتبه من الفوائد؛ مثل كلامه في كثير من «الفتوحات»، و«الكنتة»، و«المحكم المربوط»، والدرّة الفاخرة»، و«مطالع النجوم»، ونحو ذلك؛ **ولم نكن بعد** **اطّلعنا على حقيقة مقصوده؛ ولم نطالع الفصوص، ونحوه؛** وكنا نجتمع مع إخواننا في الله، نطلب الحقّ، ونتبعه، ونكشف حقيقة الطريق؛ فلما تبين الأمر، عرفنا نحن ما يجب علينا.

فلما قدم من المشرق مشايخُ معتبرون، **وسألوا عن حقيقة الطريقة الإسلامية، والدين الإسلامي، وحقيقة حال هؤلاء:** وجب البيان.

وكذلك كتب إلينا من أطراف الشام: رجالٌ سالكون، أهل صدق وطلب: أن أذكر النكت الجامعة لحقيقة مقصودهم» انتهى.

كما أنّ كثيرا ممن كان ينتسب إلى العلم، وكان على اعتقاد صحيح، ومنهج

سليم؛ ثم لعبت بهم الأهواء، فأخذتهم ذات يمين، وذات شمال؛ وأضلتهم عن الصراط المستقيم؛ كالكرابيسي، الذي كان على اعتقاد أهل السنة، ثم لعبت به الأهواء، فأتى ببدعة اللفظية.

وعبد الله القصيمي، الذي لقب بشيخ الإسلام في وقته، ودافع عن الإسلام الصحيح؛ فكان يرد على العلمانيين، والملحدين؛ ثم عصفت به الأهواء، فارتدّ عن دينه، وكتب كتابه المعروف: «هذي هي الأغلال»؛ الذي هاجم فيه على الإسلام، وعقائده، وشعائره.

فانبرى له الشيخ العلامة السعدي؛ وردّ عليه في كتابه: «تنزيه الدين وحملته ورجاله مما افتراه القصيمي في أغلاله».

وغيرهما كثير.

لهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «لا يُقَلَّدَنَّ أَحَدُكُمْ دِينَهُ رَجُلًا، فَإِنَّ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، وَإِنْ كُنْتُمْ لَا بَدَّ مُقْتَدِينَ، فَاقْتَدُوا بِالْمَيِّتِ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ» أخرج الطبراني في «الكبير» (152/9) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (104/1) وأبو نعيم في «الحلية» (136/1).

وأما قولهم فيما نقلوه عنه: «وَأَمَّا بِمَخْصُوصِ الدَّوَاءِ النَّاجِعِ وَالْحَلِّ النَّافِعِ...». فيصدق فيه قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف].

قال الشيخ السعدي في «تفسيره» (858):

«أي: لم تقولون الخير، وتحثون عليه، وربما تمدّحتم به: وأنتم لا تفعلونه؛

وتنهون عن الشرِّ، وربّما نزّهتم أنفسكم عنه: وأنتم متلوّثون به، ومتّصفون به.

فهل تليق بالمؤمنين هذه الحالة الذميمة؟! أم من أكبر المقت عند الله: أن يقول العبد ما لا يفعل؟!!

ولهذا ينبغي للأمر بالخير أن يكون أول الناس إليه مبادرة، وللناهي عن الشر أن يكون أبعده الناس منه. قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾. وقال شعيب عليه الصلاة والسلام لقومه: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَكُمُ عَنْهُ﴾.

ولقد أحسن أبو الأسود الدؤلي، إذ قال:

|  |  |
|--|--|
| هَلَا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ    | يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَعْلَمُ غَيْرَهُ      |
| صِفَةً وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمٌ    | وَنَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عَقُولَنَا       |
| عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ      | لَا تَنَّهُ عَنِ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ       |
| فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ  | وَأَبْدَأُ بِنَفْسِكَ فَانْهَيْهَا عَنِ غِيَّهَا |
| بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ | فَهَنَّاكَ تُقْبَلُ إِنْ وَعِظْتَ وَيُقْتَدَى    |

وعليه! ينبغي على المعترض التوبة عن أخطائه العقديّة، والمنهجية، والعلمية، والدعوية، وغيرها؛ التي وقع فيها؛ ويتوب منها توبة نصوحًا، وأن يتحلّل من المظالم، ومن الأعراض التي انتهكها، ومن السلفيين، الذين فرّق جمعهم، وشتت شملهم؛ ثم بعد ذلك يشتغل لوحده؛ كما زعم، ولم يكن عند قوله؛ ففي عيوبه الكثيرة، شغل عن عيوب الآخرين.

|                          |  |
|--------------------------|--|
| أشغله عن عيوب غيره ورعُه | المُرءُ إِنْ كَانَ عَاقِلًا وَرِعًا    |
| عن وجع الناس كلهم وجعُه  | كَمَا الْعَلِيلُ السَّقِيمُ أَشْغَلَهُ |

وقال آخر:

مَتَى تَلْتَمِسُ لِلنَّاسِ عَيْبًا تَجِدْ لَهُمْ      عِيُوبًا وَلَكِن الَّذِي فِيكَ أَكْثَرُ  
فَسَالِمُهُم بِالْكَفِّ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ      بَعِيْبِكَ مِنْ عَيْنِكَ أَهْدَى وَأَبْصَرُ

وكتب: عبد المجيد جمعة

عشية يوم السبت الثامن من جمادى الآخرة سنة 1444هـ.

وصلى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله، وصبحه، وسلِّم تسليمًا كثيرًا